الزواج المدني: لماذا يُرفض دينياً؟

من الواضح أن الزواج المدني مرفوض دينياً، سواءً في الدين الإسلامي أم غيره، ويوجد العديد من الأسباب الموضوعية التي تبرر هذا الرفض وعلميته، لأنه لن يكون بالإمكان الجمع بين الالتزام الديني والإيماني من جهة، وبين مفاعيل الزواج المدني من جهة أخرى، ولن يكون باستطاعة كل عملية التجميل لفكرة الزواج المدني إخفاء جملة من القضايا ذات الصلة.

إن الذي يدعو إليه، جميع الذين يلتزمون المبادىء الإيمانية، بمن فيهم علماء الدين، هو مقاربة هذا الموضوع مقاربة علمية موضوعية، بعيداً عن الحماسة المفرطة، أو اللغة الشاعرية، أو الأساليب التسويقية التي قد توهم القارىء، أن المدخل إلى ولادة الوطن المأمول، وجنة السعادة والازدهار، هو الزواج المدني، وإن لم يفعلوا، فالويل والثبور وعظائم الأمور.

إن الأمر ليس كما يُصور أو يُسوّق، لأن جملة من القضايا ينبغي الوقوف عندها بهدوء، وعقل بارد، وأن يفكر فيها بشكل علمي، لتعالج بكثير من الموضوعية بعيداً عن أي تحيز أو تسرع.

1. إنّ من مقتضيات الإيمان الإسلامي هو الالتزام بما جاء في كتاب الله وسنة الرسول(ص).

وهنا يُسال، أن الذي يتزوج مدنياً، ألن يكون من المطلوب منه أن يلتزم بجميع ما تضمنه قانون الزواج المدني، الذي تزوج على أساسه؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، ماذا سيفعل عندما سيجد أن هذا القانون يخالف في العديد من مندرجاته ما جاء في القرآن الكريم وسنّة الرسول(ص)؟ كيف سيختار عندما يكون مخيراً بين ما قاله الله تعالى في القرآن الكريم، وبين ما يقوله هذا المشرّع الوضعي وغيره؟ ما العمل عندما يُخيّر بين ما جاء في سنّة نبيّه محمد(ص)، وبين ما جاء في قانون الزواج المدني لهذه الدولة أو تلك؟

أطرح هذه الأسئلة لأقول: إنّ من يتلزم بهذا القانون للزواج المدني أو غيره، سوف يجد نفسه ملزماً بأن يخالف التشريع الإسلامي، كما جاء في القرآن الكريم وسنّة النبي(ص)، في مجمل القضايا التي ترتبط بالأحوال الشخصية، فهل من يقدم على الالتزام بقانون الزواج المدني، يعرف إلى أين سوف يصل به المطاف؟ وهل هو مستعد أن يذهب إلى نهاية الطريق فيه؟ فإن هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تقديم تفسير تجريدي للإيمان، يقتصر على علقة محض وجدانية مع الله تعالى، هي محاولة غير موفقة، لأن للإيمان بعد

علمي لا يمكن أن ينفصم عنه، وكما ورد عن الإمام علي(ع) هو «ما وُقِّر في القلب، وصدّقه العمل».

ولذا لن يكون صحيحاً الفصل بين حقيقة الإيمان، وبين ما يترتب عليه من عمل. وفي هذا المورد لن يكون صحيحاً من ناحية دينية القول، بأني أحافظ على إيماني الديني كمسلم، لكن على المستوى العملي لن ألتزم بما جاء في كتاب الله أو في سنّة الرسول من أحكام تتصل بالأحوال الشخصية، وسوى ذلك، إذ إن هذا الإيمان لا بد أن يستلزم الالتزام بجميع الأحكام التي ترتبط بدائرة الأحوال الشخصية وغيرها.

2. إن الغائب عن كثير من الحوارات الدائرة هو حجم المفارقات القائمة بين العديد من أحكام الأحوال الشخصية في إطار التشريع الديني، وما هو موجود في أحكام الزواج المدني، إذ إن من الضروري أن يعرف من يريد الانفكاك عن التشريع الإسلامي والالتزام بالزواج المدني؛ حجم المخالفات التي سوف يقع فيها دينياً، وما يترتب عليها على المستوى العملي في مختلف الآثار الشرعية ومسائلها.

من باب المثال فإن الزواج المدني يشرّع الأبواب على علاقات تصنف في دائرة التشريع الإسلامي على أنها علاقات غير شرعية بين الرجل والمرأة، حيث توجد العديد من الموارد التي تعتبر فيها المرأة بحسب القانون المدني غير زوجة، في حين يعتبرها التشريع الإسلامي زوجة شرعية، ففيما لو أرادت التصرف بحسب ما هو موجود في أحكام الزواج المدني، فسوف تقع في ما هو محظور شرعاً، وسوف ترتكب عندها العديد من المحاذير الشرعية، التي ينبغي الالتفات إليها وإلى نتائجها.

وهذا الأمر يترتب عليه جملة من الأمور التي تتصل بالأولاد والإرث وسوى ذلك، مع ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من مضاعفات لا تقتصر على حدود الموقف الديني، بل تشمل أيضاً الموقف الاجتماعي ومفاعيله.

3. إن الدين ليس فقط منظومة أحكام وتشريعات، بل هو أيضاً قيم ومفاهيم أخلاقية، تعمل على رفد الحياة الأسرية والاجتماعية بكثير من المعاني التي تحض على الخير، والإحسان، والتعاون، والتضحية، والبذل، والعطاء وسوى ذلك.

ورغم الكثير من التخلف الذي نعاني منه في واقعنا السياسي والاجتماعي، فإن تلك المعاني والقيم الدينية الأخلاقية، ما زالت تمثل عاملاً أساسياً وفعالاً في التحصين الأسري، واللحمة

الأسرية، وتقوية أواصر العلاقة بين جميع أفراد الأسرة وأركانها، من صلة الرحم، إلى اعتبار الكدّ والتضحية في سبيل الأسرة بمثابة عمل يرقى إلى مستوى الجهاد في سبيل الله، إلى مفاهيم الصبر والصفح والمودة والرحمة... حيث تأخذ هذه المعاني والقيم بعداً عميقاً وفعالاً، يتصل بالكمال الإنساني، والمصير الأخروي، وصدقية العلاقة بالله تعالى.

وهنا، ألن يؤدي العمل على إقصاء الدين عن ساحة الاجتماع الأسري إلى إضعاف تلك القيم والمعاني، التي تعتبر من العوامل القليلة والهامة، التي ما زالت تعمل على تعزيز العلاقات الأسرية وسلامتها.

وإن قيل بإمكانية التفكيك بين البعدين التشريعي والقيمي؛ فلا بد من القول، إن إقصاء البعد التشريعي الديني أو إضعافه، سيؤدي حكماً إلى إقصاء البعد القيمي الديني أو إضعافه، لأن أية منظومة تشريعية ليست مفطومة عن القيم التي تبتني عليها، وهذا لن يكون في مصلحة اجتماعنا الأسري بأن يتخلّى عن عوامل القوة والحصانة المتبقية لديه.

4. إن منظومة الأحكام والقيم الدينية، تقدم مجموعة من الضوابط، التي تحول دون انجراف المجتمعات إلى أكثر من انحراف أخلاقي وغير أخلاقي، من قبيل العلاقات المثلية، أو ما يسمى بالزواج المثلي وغيرها من العلاقات.

فإذا ما اعتبر الأمر مرتبطاً بالحرية الشخصية المتفلتة من أية ضوابط أخلاقية ودينية، فما الذي يمنع أن تؤدي الأمور في لاحق الأيام إلى المناداة بتشريع الزواج المثلي، طالما أنه أمكن اختراق الضوابط والقيم الدينية على مستوى الأحوال الشخصية، وطالما أن الأمر أصبح مرهوناً فقط وفقط بتلك الحرية المنعتقة من أية قيم دينية؟

قد ينفي القيّمون على حملة الزواج الديني أي توجه أو قناعة تصل إلى هذا الحدّ، لكن الموضوع لا يرتبط بتوجهات أو قناعة المؤمنين حالياً بطرح الزواج المدني، وإنما يرتبط الأمر بظروف موضوعية تنطوي على هذه القضية، أنه مع سقوط الضوابط والقيم الدينية، وجعل الأمر مرتبطاً بشكل حصري بالحرية الشخصية المتفلتة من أية ضوابط دينية؛ ما المانع أن تصل الأمور – ولو بعد حين من الزمن– إلى ذاك المنحدر؟ وما الذي يضمن ألا تؤدي إلى تلك النتيجة.

5. إنّ الزواج المدني ليس بكراً في الاجتماع الإنساني، فهو يطبق منذ عقود متطاولة في أكثر من مجتمع، ويترتب على تطبيقه الكثير من النتائج في تلك المجتمعات، حيث يمكن

معاينتها بمناهج البحث الاجتماعي للوصول إلى حقيقة تلك النتائج على المستوى الأسري والاجتماعي والعلاقات الزوجية وغيرها.

كما يمكن أيضاً مقاربة مشاريع قوانين الزواج المدني التي تطرح، من خلال مندرجاتها التي ترتبط بالطلاق وغيره، لمعرفة ما الذي يمكن أن يترتب على تلك المشاريع من نتائج، حيث أنها تعطي على سبيل المثال هامشاً كبيراً لتفكك العلاقة الأسرية وانحلال العلاقة الزوجية، وهو ما يهدد المؤسسة الأسرية وحصانتها.

نخلص من جميع ما تقدّم إلى أنه لن يكون بوسع كل من يتمسك بالقيم والمبادىء الدينية، إلاّ أن يكون رافضاً لمنظومة الزواج المدني، لما يرى فيها من مخالفة واضحة لما جاء في كتاب الله تعالى وسنّة الرسول(ص) وأهل بيته(ع)، ولما يجد فيها من إضرار بالمؤسسة الأسرية، وإضعاف للعلاقات الزوجية، وإلغاء لما تبقى لنا من بعض عوامل القوة في مجتمعاتنا، والتي تتمثل بالقيم والمفاهيم الدينية الصافية والصادقة، التي تهب العلاقة الزوجية بل والأسرية معنى، يجعلها من أهم الطرق إلى الله تعالى، فيما لو عمل على حسن العمل فيها، والاستفادة من مجمل المعاني التي تحتويها.

إن أي فرد، إذا ما أراد أن يكون منسجماً مع إيمانه الديني، لا مناص له من ترجمة هذا الإيمان على مستوى الفعل والممارسة، سواءً في الزواج أم غيره، وهذا ما تتسالم عليه الأديان، خصوصاً على المستوى الإسلامي.

ولذا نقول إن المشكلة ليست في الدين، حتى نعمل على إقصائه، بل هي في الطائفية وتجلياتها المتنوعة. وليست المشكلة في وجود الطوائف، حتى نعمل على تذويبها، بل هي في تأزيم العلاقات فيما بينها، وضعف قيم التعايش وثقافة الاختلاف لديها. وليست المشكلة في الزواج الديني، حتى نعمل على استبداله، بل هي في العصبيات الجاهلية، وانعدام الثقافة المدنية، والتخلف الفكري والأخلاقي الذي نعيش.

إن القيمين على حملة الزواج المدني يمارسون خلطاً فاضحاً بين الدين والطائفية. هم يرمون بأوزار الطائفية على الدين، والدين من الطائفية براء؛ إن النقيض للمدنية ليس الدين، بل الطائفية الموجودة في مختلف مجالات الاجتماع اللبناني، أما الدين فهو حقيقة أخرى. لذا فإن ممارسة هذا الخلط بين الدين والطائفية، لن يكون في صالح كل من يسعى إلى تطهير الاجتماع اللبناني من مفاسد الطائفية وتجلياتها.

قد تكون جملة الأهداف التي ينشدها أرباب الحملة المدنية أمراً في غاية الأهمية، بل يمكن أن يلتقي التيار المدني غير المتسيّس مع التيار الديني غير المتطيّف على كلمة سواء، تشكل قاسماً مشتركاً بينهما، تقوم على مدنية تلفظ الطائفية، لكنها في الوقت نفسه تحترم خصوصية الأديان ولا تعتدي عليها.

نعم، أنه لمن الممكن الاتفاق على معنى من معاني المدنية بين التيار الديني والمدني، لكن أرباب تلك الحملة المدنية قد اختاروا المدخل الخطأ، وهو الزواج – لما فيه من حساسية دينية خاصة– والطريقة الخطأ– وهي الاصطدام بالقيم والمعتقدات الدينية– وهذا لن يعود عليهم بنتيجة تذكر، فضلاً عن العديد من السلبيات، التي سوف تحدثها تلك المقاربة في أكثر من مجال.

إن من الأهمية بمكان أمام بعض تلك الأهداف التي تطرح من قبل التيار المدني، القيام بمراجعة جدية لاختيار المدخل الصحيح، والطريقة الصابئة، التي توسع قاعدة الاشتراك بين مختلف الشرائح المجتمعية، بما يجنبنا خطوط انقسام جديدة في مجتممعاتنا، ويحافظ على سلامة تلك الأهداف المتمثلة بمواجهة الطائفية وجميع ترسباتها، ويعمل على استثمار كافة الطرق التي تؤدي إليها، لكن مع الحفاظ على الخصوصية الدينية للأديان واحترامها.

وإلاّ فإن ما هو مطروح حالياً، وبالطريقة التي تطرح، لن يلقى إلا الرفض من كل من يلتزم بالقيم الإيمانية والمبادىء الدينية، بل قد يؤدي إلى خلاف الأهداف التي يسعى إليها أرباب تلك الحملة المدنية.

وعليه– إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه – لن يكون الزواج المدني الشمعة التي تضيء، بل سوف يتحول هو نفسه إلى جزء من المشكلة بعد أن كان يرجى أن يكون المدخل إلى الحل، حيث سوف تزداد مساحة الاختلاف وأسبابه في مجتمعاتنا، وسنجد أنفسنا أمام مشكلات من نوع آخر.

وهذا سوف يؤدي إلى فشل التيار المدني في تحقيق بعض تلك الأهداف المحقة، التي يسعى إليها، والتي قد يلتقي فها مع التيار الديني، والقيم التي يؤمن بها.

وأخيراً لا بد من القول إنه ليس من الصحيح التغرير بمجموعة من الشبان والشابات، وإسكارهم بمجموعة من الأماني المضخمة حول الزواج المدني، من دون تدبّر أو رؤية واقعية وعلمية لحقيقة الموضوع، حيث سيجد هؤلاء أنفسهم بعد برهة من الزمن، أمام

مجموعة من المشكلات، ليس فقط القانونية، وإنما أيضاً الاجتماعية والشرعية، فيما يرتبط بهم وبأبنائهم، والتي لن تكون بالمشكلات التي يسهل تجاوزها، أو احتواء نتائجها.

الشيخ محمد شقير

أستاذ جامعي

dr.choukeir@yahoo.com www.rawafedfikriya.com